



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٧/٥/٢٠١٣ برئاسة القاضي السيد منحت المصمودي وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامري وجعفر ناصر حسين واكرم طه محمد واكرم احمد باهان ومحمد صائب التلقبدي وعمود صالح التميمي وميقاتيل شمشون قيس كوركيس وحسين ابو التمن المأثورين بالتفشاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التميز/المدعي/محمود شامخ عبد حمود وكلية المجلسي عادل عبد الهادي .
تميز عليه /المدعي عليه/وزير الداخلية/إضافة لوظيفته وكلية الموظف العسوقي
صائب احمد .

الإدعاء

ادعى المدعي (التميز) أمام محكمة القضاء الإداري بأنه مقدم سرور فأطاع الترخ الخج الجنوبي وقد فوجئ بانتهاء خدماته بتاريخ ٢٢/٩/٢٠٠٥ بموجب الامر الإداري الصرغم (٦١٥٦١) دون سند قانوني بعد ان شكل مجلس تعقيقي على اساس القطاعه عن وظيفته علماً بأنه كان مستقراً بالخدمة وتديه شهود البات في حينها . وبعد المراجعة تم تشكيل مجلس تعقيقي اخر وصدر الكتاب الصرغم (٢١٢٧٨) في ٦/٥/٢٠٠٩ باعتدله الى الوظيفه شرط تولي شامخ في الملاك والتخصيص المالي وان تلك مخالفات لتلكون كونه مقدم وله خدمة اكثر من (٢٠) عشرين سنة . تلقم المدعي بتاريخ ٢٠/١٠/٢٠١١ الا انه لم يست به رغم منفي المدة القانونية . أقام المدعي دعواه بتاريخ ٢٢/١١/٢٠١١ طلباً بالحكم بإلزام المدعي عليه باعتدله الى الوظيفه . ونتيجة المرافعة المستوربة العلية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢١/١٢/٢٠١٢ وبعدة اضباراً (٤٩٥/ق/٢٠١٢) حكماً بالاتفاق يقضي برد الدعوى . فعن التميز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المسؤفة في ١٧/١/٢٠١٣ طلباً لنقضه للأسباب الواردة فيها .

القرار

لدى التطبيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا . وجد ان الععن التمييز مقدم ضمن المدة القانونية فقرر قبوله شكلاً وأدى عطف النظر على التمر التميز وجد أنه مخالف لأحكام المادة (١٥٦) من قانون المرافعات المدنية لك ان هيئة المحكمة

كوت ماري عراقي
داد كاي بالاي نوپيتيادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٧٣/تصانيف/تتميز/٢٠١٣

التي اتهمت ختام المرافعة وأباحت الدعوى لأصدار الحكم هي غير الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه وذلك لتغير اعد اعضائها ، فكان على الهيئة بتشكيلتها الجديدة فتح باب المرافعة مجدداً ومن ثم القيام ختام المرافعة بعدما نستغل الإجراءات إذا كان لمة إجراءات لم تستغلها وأصدار الحكم الذي نراه موافقاً للقانون او تعيين موعد للتطبيق ، وحيث ان المحكمة سارت بخلاف ذلك قرر نقض القرار المعدل وإعادة الدعوى التي محتبتها لتسير فيها وفق الشؤال المتكتم على ان يقر رسم التميز تابعاً للتفوية وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٣/٥/٢٧ -

الرئيس
مهدت المحمود

العضو
فاروق محمد الساسي

العضو
جبار ناصر حسين

العضو
أكرم طه محمد

العضو
أكرم احمد باجان

العضو
محمد صالح التميمي

العضو
عبد صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركي

العضو
حسين ابو الحسن